بيننا وبينهم .. صنـ

■ لاتزال الفعاليات الوطنية تعبر عن مواقفها تجاه استحقاقها الدستوري المتمثل بالانتخابات النيابية في موعدها المحدد أبريل القادم.
حيث دانت عبر «الميثاق» كل من يسعى لتعطيل هذا الاستحقاق أو زرع العراقيل في طريق انجاحه..

قانونيـــ

اعـاقـة المشـترك للانتـخـابـ

■ أكد قانونيون أن الدعوة الى المظاهرات والمسيرات والتجمهر دون إذن مسبق من الجهات المختصة تعتبر دعوة صريحة للفوضى وأعمال الشغب والتخريب للمصالح العامة والخاصة وسفك الدماء المعصومة.
مشيرين الى أن اكراه الاشخاص على الامتناع أو منعهم بالقوة عن الانتخابات يعد جريمة انتخابية لا تسقط بالتقادم ويجب ملاحقة ومساءلة من يقومون بتلك الأعمال وتقديمهم للمحاكمة الجنائية.. جاء ذلك في الاستطلاع الذي أجرته «الميثاق» مع عدد من الأكاديميين القانونيين..

استطلاع/ فيصل الحزمي

يشير الدكتور عبدالمؤمن شجاع الدين أستاذ الشريعة والقانون بجامعة صنعاء، الى أن هناك قانوناً ينظم المظاهرات والمسيرات العامة ووفق ضوابط سلمية منها.. ضرورة الحصول مسبقاً على إذن من الجهات المختصة عن طريق طلب يتقدم به منظمو المظاهرات والمسيرات ويبين في هذا الطلب الجهة المنظمة والغرض من المظاهرة والمسيرة والعدد المتوقع حشده واتجاه سيره، وذلك حتى تكون الجهات المعنية على علم مسبق بالأمر وتتخذ الإجراءات الكفيلة والمناسبة لذلك بما يضمن عدم تحولها الى فوضى.

وأضاف: أما مسألة الدعوة الى المظاهرات والمسيرات والتجمهر والاعتراض وقطع الطرقات فهي دعوة صريحة للفوضى وأعمال الشغب والتخريب للأموال العامة والخاصة والأهم من ذلك سفك الدماء المعصومة.. وتبعاً لذلك فهذه أعمال إجرامية ما أنزل الله بها من سلطان وشتان بين المظاهرات السلمية التي تخرج طبقاً للقانون وبين الأعمال الفوضوية التي يدعو اليها الأشخاص من غير إذن ولا ضابط.

مؤكداً أنه لا يجوز للأشخاص والمنظمات أو الأحزاب تنظيم مظاهرات دون إذن مسبق لأن ذلك يقود إلى الشغب والفوضى بعينه.

وعما تمارسه أحزاب المشترك بدعوتها لمقاطعة الانتخابات وترهيب المواطنين بالتلويح باستخدام القوة لمنع الانتخابات نوه أستاذ الشريعة والقانون بجامعة صنعاء الى أن الاستحقاق الانتخابي نظمه الدستور وكفله القانون وهو حق شخصي وليس حزبياً.. فالمواطن يمارس هذا الحق بشخصه وبنفسه من غير وكيل أو قيم وتبعاً لذلك فليس لأحد حق الولاية أو تحديد أو تعطيل أو تنصيب نفسه وصياً على الحقوق الشخصية للأفراد.

مؤكداً أن الانتخابات حق لكل مواطن على حدة وله حرية مباشرة هذا الحق من عدمه ولا يجوز الوكالة فيه كما لا يجوز لأي شخص الادعاء بأنه وكيل على المواطنين ودعوة المشترك الى تأجيل الانتخابات أمر مرفوض لأن المواطنين لم يمنحوهم هذا الحق.

التهديد بحد ذاته جريمة

من جانبه أوضح الدكتور محمد سيف مسعود استاذ القانون الدولي بجامعة صنعاء أن تهديدات أحزاب المشترك بالخروج الى الشارع هي قضية ذات شقين الأول يتعلق بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات.. ولم تكن أحزاب المشترك موفقة في هذا الجانب على الاطلاق لعدة اعتبارات قانونية أولاً ليس هناك ما يمنع تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة.. ثانياً أن الدستور قد حدد صلاحيات رئيس الجمهورية على وجه الدقة ومجلس النواب هو من رأى تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة، ومجلس النواب هو سلطة تشريعية منتخبة من قبل الشعب ويتمتع بسلطة تشريعية مطلقة.

وأضاف: ومن ثم فقرار تعيين لجنة الانتخابات من قبل رئيس الجمهورية ليس إلاّ امتداداً للسلطة الممنوحة لمجلس النواب.. ثانياً أحزاب المشترك هي من طالبت بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة ومن ثم فإن خروجها عن هذا المطلب يعد خرقاً لطلبها وخرقاً للاتفاقيات الموقعة بينها وبين حزب المؤتمر ويعد هذا الخروج عن الاتفاقيات والتهديد باللجوء الى الشارع اعلاناً مسبق عن ارتكاب جريمة تتمثل بالفوضى وعدم احترام الدستور الأمر المعاقب عليه قانوناً ولابد في مثل هذه الحالات من مساءلة المحرض والمتسبب في ارتكاب الجريمة مساءلة واحدة حيث لا فرق بين المحرض ومرتكب الفعل وفقاً للنصوص القانونية في قانون العقوبات النافذ.

وأكد خبير القانون الدولي الدكتور محمد مسعود أن التهديدات بحد ذاتها جريمة يعاقب عليها القانون إذا سبب ذلك التهديد خوفاً للمهدد.. ولابد في هذه الحالات أن نتيقن أن التهديد الصادر من أحزاب المشترك بتحريك الشارع قد أحدث خوفاً يتمثل بما يمكن أن يحدث من فوضى تمس أمن المواطن والمجتمع، أي أن التهديد قد حدث أثره ولابد من مساءلة مصدره مساءلة قانونية وإحالته الى النيابة العامة للتحقيق معه وهذه اجراءات قانونية لا يمكن لأحزاب المشترك أن تنكرها.

وقال مسعود إنه كان يجب على أحزاب المشترك قبل أن تصدر مثل هذه التهديدات أن ينتظروا ليعرفوا من هم أعضاء اللجنة العليا للانتخابات لأنهم كانوا سيوقنون حينها أن السلطة كانت موفقة الى درجة كبيرة جداً في اختيارها لأن جميع من شملهم قرار التعيين كانوا في اللجنة العليا للانتخابات مشهوداً لهم بالنزاهة والكفاءة وهو مطلب جماهيري.

أما الشق الثاني المتعلق بتهديد المشترك فهذا يؤكد افلاسهم وعدم تمكنهم من استقطاب الجماهير الى صفوف احزابهم أوعلى أقل تقدير لمناصرتهم حيث لو كانوا يثقون أن الشارع بجانبهم لكانوا أول من يسارع الى طلب اجراء انتخابات بموعدها.. لكن خشيتهم من الفشل جعلتهم يتذرعون كل يوم بحجج واهية فتارة «أخطاء في سجل الناخبين وأخرى بعدم الشفافية والنزاهة» ولذلك يهددون باستخدام بلاطجة لإثارة الفوضى، ليس إلا في الشارع.

ولفت مسعود الى أنه كان يجب على حزب المؤتمر ألا يقدم أي تنازلات للمشترك لأنه بما قدمه من تنازلات مستمرة أعطى أحزاب المشترك الحجة تلو لافتاً الى أن من يريدون عرقلة الانتخابات هم حاقدون على الانجازات والنجاحات التي تحققت ولايجوز الإنصات إليهم.

مفارقات عجيبة!!

من جانبه قال الأخ حاج عمر بشير: إن الحديث عن الانتخابات يعد جزءاً من المنظومة السياسية والديمقراطية التي تلازمت مع انبلاج فجر مايو الأغر في عام ١٩٩٠م كبديل للمشروعات السابقة.. وبقراءة لخلفية المحطات الانتخابية منذ ١٩٩٣م يعطينا المشهد أن بعض مكونات العمل السياسي مازالت متمترسة على ثقافة الشمولية ومشدودة الى إرث ماضوي وعدم استطاعتها التعايش مع طبيعة التحولات الجديدة لتعيش حاضرها وتنطلق نحو المستقبل..

وبالنظر للمشهد السياسي والانتخابي نجد مفارقات عجيبة حيث إن المعارضة في كل محطة تقف مذعورة من إجراء الانتخابات في مواعيدها المحددة بينما الطبيعي أن تكون هي المحفزة والمطالبة بالانتخابات لا أن تكون المطالبة بالتأجيل.. ومن هذه الناحية لا غرابة أن نجد أحزاباً كهذه تلوح ببعض الخيارات المجرمة، هذا خلافاً لاستقوائها بالخارج أو اللجوء الى الشارع!! مما يعبر عن الاستغلال السيئ والتجييش غير السوي لمفردات الخطاب السياسي والاعلامي وتضمينه الخداع للبسطاء لخلق حالة تأزيم بهدف تعطيل المؤسسات الدستورية واختلاق مسارات ندية وأشكال خارجة عن المؤسسات لتصل الى مبتغاها التدميري للوطن عموماً وليس للحزب الحاكم أو قيادته السياسية.

وأكد حاج عمر إن الانتخابات خيار وطني وليس خيار أحزاب، والمؤتمر الشعبي العام وقيادته الحكيمة بزعامة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح معني بدرجة رئيسية لتفويت الفرصة على كل من يقف أمام هذا الاستحقاق وممارسة دوره الريادي في توصيل رسالة الوطن بسلام والحفاظ على المكتسبات الوطنية غير القابلة للابتزاز السياسي والعمل بجد لإنجاح يوم العرس الديمقراطي، وجعل هذه المناسبة انطلاقة لحشد الجميع لتعزيز الوحدة الوطنية ومعالجة الاختلالات ومواجهة التحديات والعمل على بناء يمن قوي قادر على إسقاط المشاريع الصغيرة ويحفظ كرامة الانسان وحقوق الأجيال القادمة.

القفز إلى السلطة

ومن جانبه أكد الأخ عاطف حسين أن الانتخابات البرلمانية حق دستوري للشعب قبل أن تكون حقاً للأحزاب.. يتطلع من خلالها الشعب الى اختيار من يمثلهم في السلطة التشريعية..

وقال: كان من المفترض أن يكون الحوار بين المؤتمر وحلفائه وأحزاب المشترك وشركائها حول برامج تقدم من خلالها الرؤية الحزبية لهذا الحزب أو ذاك في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تمس حياة الناس بدرجة أساسية قبل أن يكون حواراً محوره الأساسي من قبل أحزاب اللقاء المشترك تقاسم السلطة والثروة، فهذا لا يعني من وجهة نظرنا غير السعي والقفز الى السلطة وبأي ثمن، مشيراً إلى أنه من حق أحزاب المشترك أن تقاطع الانتخابات كحق دستوري وليس من حق أي كان أن يلجأ الى الفوضى والتخريب والقفز على القانون والدستور.. علينا أن نفهم الديمقراطية كما هي ولا نفصلها على مقاسات مصالحنا الشخصية والحزبية.□

□ شجاع الدين

شجاع الدين: رفض الانتخابات دعوة صريحة للفوضى والشغب

□ الفسيل

الفسيل: الأحزاب المفلسة شعبياً تخشى خوض الانتخابات

أبناء حضرموت:

لن نفرط بحقنا الانتخابي

■ أكد عدد من الشخصيات السياسية والثقافية في محافظة حضرموت، أن الانتخابات النيابية القادمة تعتبر استحقاقاً دستورياً وديمقراطياً لا ينبغي الهروب منه فهو حق يخص كل مواطن ويجب على الأحزاب والتنظيمات السياسية أن تحترمه ولا يحق لأي منها تجاوزه، مشيرين الى أنه لايجوز أن تختزل اليمن والدستور في أحزاب محددة، وأن من حق أي حزب أن يقاطع الانتخابات، فالساحة اليمنية متمثلة ببقية الأحزاب والمرأة والشباب والطلاب ومنظمات المجتمع المدني، يمكن أن تكون بديلاً يملأ الفراغ الذي ستتركه أحزاب المشترك في الانتخابات البرلمانية القادمة للدخول الى قبة البرلمان من خلال مبدأ المنافسة الشريفة وبعيداً عن منطق التوافقات الذي يبدو أن أحزاب المشترك استهوته وعلقت به.. وهاكم حصيلة أحاديثهم..

المكلا- لقاءات- صلاح العجيلي

الدكتور سعيد سالمين:

إجراء الانتخابات سيحفز الاستثمار

الحاج عمر:

أحزاب المشترك تقف مذعورة من الانتخابات

عاطف حسين:

ليس من حق المشترك ممارسة الفوضى

□ بدايةً يقول الدكتور سعيد سالمين البخيت: إن إجراء الانتخابات في موعدها ٢٧ أبريل ٢٠١١م ضرورة ملحة بل في المقام الأول استحقاق دستوري، لا ينبغي اطلاقاً التهرب منه أو المساومة فيه، فإجراؤها في موعدها سيكون في مصلحة البلد وفي صالح الجميع، بل سيكون عاملاً محفزاً للاستثمار وتزايد الاقبال نحوه، جراء الطمأنينة والاستقرار الذي سينتج عن إجرائها وسيدفع بالمستثمرين الى اليمن لاستثمار أموالهم لمصلحة أبناء الشعب.

حاقدون!!

واستغرب الدكتور البخيت من مساعي أحزاب اللقاء المشترك نحو تأجيل الانتخابات، وقال: لا توجد معارضة في العالم تطالب بتأجيل الانتخابات أكثر من مرة إلا في بلادنا، وتساءل: كيف تسعى هذه الأحزاب الى السلطة وتعرقل سير العملية الديمقراطية في البلاد.. فما الذي تريده أحزاب اللقاء المشترك تحديداً؟!

× رئيس دائرة الشئون القانونية
ناصر محمد العطار*

المؤتمر والوفاء للشعب

■ حسب الناس أن أسس ومعالم المدنية الحديثة المرتكزة على التعددية السياسية والحزبية التي اعلنت صباح اليوم المجيد ٢٢مايو ١٩٩٠م تشكل آخر مسمار في نعش الأفكار والعقول الشمولية والأنانية الضيقة.. الخ وتعمق هذا الشعور بالنمو الفوري والسريع لمنظمات المجتمع المدني وعلى رأسها الأحزاب والتنظيمات السياسية والتي خاضت الانتخابات النيابية ١٩٩٣م، وما تلى ذلك بالائتلاف على تشكيل الحكومة الذي تم بين الاحزاب الحائزة على أغلب مقاعد البرلمان «المؤتمر الشعبي العام، الحزب الاشتراكي، الاصلاح»، والذي وقع بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٤م والذي كان من ضمن بنوده الأسس المتمثلة في الدفاع عن الوطن والثورة والعقيدة الاسلامية والديمقراطية والتعددية والعمل بروح الفريق الواحد وفقاً لميثاق العمل السياسي وبرنامج الحكومة وبقية البنود التي دللت على عمق الوعي الحضاري والديمقراطي بين أطياف العمل السياسي.. ولكن ما يؤسف له أن الشموليين سرعان ما ارتدوا حتى أوصلوا البلاد الى حافة الهاوية وإعلان محاولة الانفصال صيف ١٩٩٤م، وتوالت المواقف والأحداث بإعلان تكتلات وتحالفات جمعت بين أعداء الأمس والأيديولوجيات المتضادة والتي ما كان لها أن تجتمع لولا تغليب ساساتها لمصالحهم والرغبة في الانتقام من الوطن وأبنائه وفي المقدمة المؤتمر الشعبي العام، وتحت هذا المخطط مارسوا أسوأ أساليب الضغط عبر اتفاقات مختلفة ومنها اتفاق التنسيق للانتخابات النيابية ١٩٩٧م والاتفاق على ضوابط انتخابات ٢٠٠٣م واتفاق المبادئ ٢٠٠٦/٦/١٨م للانتخابات الرئاسية واتفاق ٢٠٠٦/١٢/١١م الذي تم بحضور ممثل البعثة الأوروبية، والاتفاق على قضايا وضوابط وضمانات الحوار الموقع بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٦م وما تلى ذلك حتى تاريخ ١٨ اغسطس ٢٠٠٨م ثم اتفاق فبراير ٢٠٠٩م وحتى آخر اتفاق، وفي كل مرة يجبر المؤتمر كطرف وبقية الاحزاب الشمولية كطرف ثان.. أما المؤتمر الشعبي العام فقد ظل المستهدَف من قبل المشترك عبر تعطيل أعمال الحوارات ونكث الاتفاقات.. الخ، واليوم وبعد ان وقفت القيادة السياسية والمؤتمر الشعبي العام على خط ثابت مع مستقبل الشعب وما ينفعه ويجنبه الانزلاق في المصائد المنصوبة له سلفاً.. وحتى تكلل الأعمال بالنجاحات وتدحض مآرب ومخططات الحاقدين، لابد علينا جميعاً استذكار الماضي بكافة أحداثه لتبصير الشباب الذين لم يشهدوها.

ومما لاشك ان جميع الاحداث والمنعطفات التي مر بها الوطن كانت من صنيعة الافكار والعقول الشمولية بدءاً بأحداث ١٩٩٤م وحتى آخر أنشطتهم وما قد يمارسونه مستقبلاً.. أما المؤتمر الشعبي العام فهو على عهده في الوفاء بالتزاماته والاتفاقات والتمسك بالديمقراطية منهجاً وسلوكاً.. وشاهد الحال يتحدث بأن من نفذ البند (١٢) من اتفاق المبادئ الموقع بتاريخ ١٨ / ٤ / ٢٠٠٦م بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة الذين أكسبتهم أعمالهم الحيادية والخبرة التراكمية، كما عمل على تنفيذ توصيات البعثة الاوروبية وغيرها من الاتفاقات بإقرار التعديلات على قانون الانتخابات والاستفتاء رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١م ومن سيقدم على تجسيدها الى واقع خلال الانتخابات النيابية القادمة ٢٠١١م كون ذلك يعد التزاماً دستورياً وقانونياً وأخلاقياً الى جانب ما ستحققه من تطوير التجربة الديمقراطية باعتبارها متضمنة مهاماً جوهرية لتفعيل أعمال اللجنة العليا للانتخابات انسجاماً مع نص المادة (١٥٩) من الدستور.

واخيراً نقول لمن مازالوا يتشدقون بمبررات من نسج خيالهم وأهوائهم بعدم توافر الضمانات الكافية او عدم اعتماد القائمة النسبية كفاكم غشاً وتدليساً على الرأي العام لأن جميع الضمانات في القانون أما القائمة النسبية فيتطلب لاعتمادها اجراء التعديلات في الدستور وباستفتاء الشعب، كون المادة (٦٣) من احكامه قد حددت عدد مقاعد مجلس النواب بـ(٣٠١) عضو ينتخبون عن طريق الاقتراع السري العام الحر والمباشر والمتساوي وتقسم الجمهورية اليمنية الى دوائر انتخابية متساوية ينتخب عن كل دائرة عضو واحد وهي من المواد الجامدة التي لاتعدل إلا من الشعب وفقاً لنص المادة (١٥٨) من احكام الدستور بما يعني ان ذلك يتطلب قانوناً ولجنة انتخابات ووقتاً للاستفتاء وهذا ماعملت أحزاب المشترك على إعاقته.□